

Distr.: General
22 November 2005
Arabic
Original: English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الستون

طلب إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الستين
متابعة توصيات لجنة التحقيق المستقلة في برنامج الأمم المتحدة للنفط
مقابل الغذاء
رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس الجمعية
العامة من الممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة

وفقا لأحكام المادة ١٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة وبناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن ألتمس منكم إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الستين للجمعية العامة عنوانه "متابعة توصيات لجنة التحقيق المستقلة في برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء".

وعملا بالمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، أرفق بهذا الطلب مذكرة توضيحية تتضمن عرضا بالأسباب التي استدعت تقديمه. وألتمس أيضا عملا بالمادة ٤٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة السماح لوفد بلدي بحضور جميع جلسات المكتب التي تتم فيها مناقشة هذا الطلب والمشاركة فيها.

وختاما، أرجو ممتنا العمل على تعميم هذه المذكرة ومرفقها بوصفهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) برونو ستاغينو

السفير

الممثل الدائم



[الأصل: بالإسبانية/الانكليزية]

مذكرة توضيحية

في ٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥، وقبل أسبوع من الاجتماع الرفيع الرفيعة المستوى للجمعية العامة وبعد ثلاثة تقارير عن برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء، عرضت لجنة التحقيق المستقلة على مجلس الأمن تقييما شاملا لإدارة هذا البرنامج عنوانه "إدارة برنامج النفط مقابل الغذاء". ولقد جاءت الوثيقة الختامية لهذا الاجتماع الرفيع المستوى خالية من توصيات لجنة التحقيق المستقلة بالرغم من أنه تم الرجوع إلى تقريرها على نحو متكرر أثناء المفاوضات التي أجريت بشأن تلك الوثيقة.

وكان مجلس الأمن هو الهيئة التابعة للأمم المتحدة التي تلقت نتائج عمل اللجنة وفقا للقرار ١٥٣٨ (٢٠٠٠). غير أن التوصيات الرئيسية الست الواردة في الفرع الثاني عشر من الفصل الأول من المجلد الأول من التقرير تتعلق بتصريف شؤون الإدارة والإشراف وهو ما يعود إلى الجمعية العامة أمر دراسته وتحليله.

وقد خلص تقرير لجنة التحقيق المستقلة إلى أن الصعوبات القائمة في مجالي إدارة برنامج النفط مقابل الغذاء والإشراف الداخلي عليه تشكل "أعراضا لمشاكل إدارية عامة في الأمم المتحدة، وأن الدروس المستخلصة من ذلك تنطبق على نطاق واسع على المنظمة ككل" (المجلد الأول، الصفحة الأولى). وأشارت اللجنة أيضا إلى أن "التوصيات الرئيسية لا يكتنفها غموض" ... وهي تتمثل في تعزيز القيادة التنفيذية، وإصلاح إداري شامل، والاستعانة بوسائل للمراقبة والتدقيق موثوق بها بقدر أكبر" (المجلد الأول، الصفحة الأولى).

ومع مراعاة الفقرتين ١ و ٢ من المادة ١٠٠ والفقرة ٣ من المادة ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة، يؤكد تقرير اللجنة أن "الانضباط المهني في الأمم المتحدة ضعيف ومتآكل، وأن الأمانة العامة بكبار موظفيها وصغارهم لا تستطيع التعامل بفعالية مع الضغوط السياسية الواقعة على إجراءاتها الإدارية ... [وأن هناك] فيما يبدو ثقافة متفشية للتهرب من المسؤولية ومقاومة المساءلة" (المجلد الأول، الصفحة ١٣).

وفي الفرع الثاني عشر من المجلد الأول، يسوق التقرير التوصيات التالية المندرجة ضمن اختصاصات الجمعية العامة:

- إنشاء وظيفة "مسؤول أول عن العمليات"

- تعزيز دائرة الإشراف والتدقيق
- تحسين التنسيق والإشراف فيما بين الوكالات بالنسبة للبرامج التي تديرها بالاشتراك فيما بينها.
- إصلاح وتحسين الأداء الإداري
- تشديد الشروط المتعلقة بالكشف عن الممتلكات وتعارض المصالح
- استرداد التكاليف

وإذ تضع كوستاريكا في الاعتبار استنتاجات التقرير، تري أن على جميع الدول الأعضاء دراسته ومتابعة نتائجه متابعة فعلية عملاً بالإجراءات التي تتبعها الجمعية العامة للنظر في البنود والبت فيها بوصفها الهيئة المسؤولة عن تصريف الشؤون الإدارية.

وكان رئيس لجنة التحقيق المستقلة شدد شخصياً عندما تم عرض التقرير على مجلس الأمن في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ الماضي، على ضرورة التعجيل "باتخاذ إجراء بشأن التوصيات قبل أن تنهي الجمعية العامة دورتها العادية الستين" ونظراً للأهمية التي تعلقها كوستاريكا على توصيات لجنة التحقيق المستقلة، نرى أن من الضروري أن تنظر الجمعية العامة في هذه المقترحات لاتخاذ التدابير المناسبة مع مراعاة المادتين ١٥٢ و ١٥٧ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

وللأسباب الآتية الذكر، تلتزم كوستاريكا، عملاً بالمادة ١٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة، إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الستين للجمعية العامة عنوانه "متابعة توصيات لجنة التحقيق المستقلة في برنامج الأمم المتحدة للنهوض مقابل الغذاء".